



بتاريخ: 18 مايو 2022 العدد: 677 المصدر: اليوم السابع (الأحد، 15 مايو 2022)

مؤتمر رئيس الوزراء للإعلان عن رؤية الدولة للتعامل مع الأزمة الاقتصادية العالمية

مصدر الخبر

ما هي الرخصة الذهبية للمشروعات المعلنه في المؤتمر العالمي لمجلس الوزراء؟



بعد أن أعلن رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي عن بدء منح الرخصة الذهبية للمشروعات، نوضح ما هي الرخصة الذهبية للمشروعات؟، وهي ببساطة رخصة واحدة تُمنح للمشروعات الجديدة بهدف تسريع بدء النشاط الإنتاجي والاستثماري ولا تحتاج لموافقات من عدد من الجهات مثل الرخصة التقليدية.

يأتي مؤتمر السيد رئيس الوزراء كمحاولة جادة لطرح خطة مستقبلية للتعامل مع تحديات الاقتصاد المصري حاليا وهذه خطوة جيدة، ويتضمن التعليق محوران: الأول، ملاحظات عامة حول المؤتمر وخطة الحكومة المستقبلية؛ والثاني، ملاحظات

الرأي

محددة حول الرخصة الذهبية.

أولا: ملاحظات عامة حول المؤتمر وخطة الحكومة المستقبلية

- هناك طرح موسع للتحديات العالمية وانعكاساتها على مصر، وأن هذه التحديات العالمية هي أساس ما تعانيه مصر حاليا من مشكلات شأنها شأن الدول الأخرى، ولكن من الهام الإشارة إلى أن تأثير الوضع العالمي على الدول تختلف حدته وفقا لقوة البنية الاقتصادية والأداء الاقتصادي من قبل الأزمة، وبالتالي فالأهم عند طرح الخطط المستقبلية التأكيد على أن لدينا مشكلات نحاول إصلاحها حتى نكون أقوى في مواجهة التحديات الخارجية.
- عند اختيار الدول لمقارنتها مع مصر ينبغي اختيار الدول المناسبة للمقارنة ذات الأداء الأفضل؛ وهذا يزيد المصدقية لأن الإقرار بوجود مشكلات هو بداية حل هذه المشكلات، كما أنه دافع للتطوير والتحسين، أما اختيار الدول الأقل أداء فلن يضيف جديد.
- من النقاط المضيئة في المؤتمر توجيه الاهتمام للملكية الفكرية، وقد قام المركز منذ أسابيع بتسليط الضوء على الموضوع والفرص الضائعة التي يمكن أن تستفيد منها مصر¹ والتي نظم المركز ندوة مكتملة لها اليوم، ولكن المهم هو الإطار الزمني للتنفيذ.
- بشكل عام من المهم أن ننقل مما نريد استهدافه إلى آلية التنفيذ، والإطار الزمني له؛ فنحن لا نملك رفاهية الوقت.
- كثير من الإجراءات المطروحة هي إجراءات استثنائية؛ مثل حوافز جديدة للاستثمار والرخصة الذهبية وغيرها وبالرغم من أن هذا شيء جيد إلا أنه يعني عدم حل جذور المشكلات، كما أنه يفتح الباب لاختيار من سيستفيد من هذه الامتيازات، وأخيرا لا يطرح لماذا فشلت المحاولات السابقة في نفس الاتجاه، وبدون حلها يمكن أن تبقى الإجراءات الجديدة غير مفعلة على الأرض.
- سبق وأن نشر المركز رأي في خبر عن وثيقة سياسة ملكية الدولة² و طرحنا تساؤلات كثيرة بشأنها، وهناك تساؤلات كثيرة عن الاقتراحات الأخرى نطرح فيما يلي بعضها تحديدا فيما يخص الرخصة الذهبية، وسنتطرق لمزيد من الإجراءات في الأسابيع القادمة.

¹ <https://www.eces.org.eg/EventDetails?Lang=AR&C=2&ID=357&%D8%A3%D9%8A%D9%86-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AE%D8%AF%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9--%D9%83%D9%85%D8%AD%D9%81%D8%B2-%D9%84%D9%84%D9%86%D9%85%D9%88-%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3%D9%8A%D8%A9%D8%9F>

² <https://www.eces.org.eg/PublicationsDetails?Lang=AR&C=1&T=1&ID=1632&%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D9%85%D8%AC%D9%85%D9%88%D8%B9%D8%A9-%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%AA%D8%AE%D8%B5%D8%B5%D8%A9-%D9%84%D9%88%D8%B6%D8%B9-%D8%AE%D8%B7%D8%A9>

ثانياً: ملاحظات محددة حول الرخصة الذهبية

- طرح فكرة الرخصة الذهبية كمسار سريع للتراخيص هو بمثابة اعتراف بفشل الجهود السابقة في تيسير التراخيص وتأكيد على أنه لم يتم الاستفادة من التيسيرات والحوافز المقدمة سابقاً سواء من خلال قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017، وقانون تيسير التراخيص الصناعية رقم 15 لسنة 2017 وقانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة رقم 152 لسنة 2020، مما يثير العديد من التساؤلات:

- هل تم تقييم أسباب عدم نجاح نظام التراخيص الحالي في تحفيز الاستثمار والتغلب على البيروقراطية؟
 - إلى أي مدى ستقدم الرخصة الذهبية إصلاحاً حقيقياً شاملاً لمناخ الاستثمار وعلاجاً جذرياً لمعوقات منح التراخيص؟
 - هل الرخصة الذهبية ستحل محل النظام الحالي للتراخيص فيما يخص التراخيص الصناعية تحديداً؟ أم أنها مسار موازي مع استمرار المسار الحالي مما يخلق مزيداً من التعقيد المؤسسي؟ كما أن وجود مسارين للتراخيص يعد تمييزاً ضد المشروعات القائمة التي لديها مشكلات في التراخيص.
 - ما هو وضع الجهات الحالية التي تمنح التراخيص في الرخصة الذهبية؟
 - يقتصر منح الرخص الذهبية على المشروعات الجديدة، فما هو الوضع مع المشروعات القائمة بالفعل والتي تحتاج لتجديد رخصتها؟
 - من سيحدد المشروعات التي سيتم منحها الرخصة الذهبية؟ وعلى أي أساس؟ وكيف سيتم منح المشروعات عالية المخاطر رخصة ذهبية دون التأكد من توافر الاشتراطات الفنية، خاصة وأن هيئة منح الرخصة الذهبية غير مؤهلة للقيام فنياً بهذا الدور؟
 - ما هي آليات ضمان تنفيذ الرخصة الذهبية في ظل تعقد مؤسسي وتعدد جهات الولاية، وإلا سيتحول الموضوع كالشباك الواحد مجرد تجميع لجهات مختلفة دون تفويض حقيقي لسلطاتها؟
- وأخيراً، تكرار الأزمات العالمية والإقليمية والمحلية يدفع نحو سرعة تبني الإصلاحات الهيكلية وليس البحث عن مسارات سريعة لحل المشكلة دون معالجة جذورها الأساسية.